المجلة العربية للمحاسبة
المجلد الثامن عشر، العدد الثاني
ديسمبر 2015
ص ص 121 - 155

دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

كيموش بلال
kimouchebilal@ymail.com

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة – الجزائر

المجلة العربية للمحاسبة
المجلد الثامن عشر، العدد الثاني
ديسمبر 2015
ص ص 121 – 155

دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح

حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

كيموش بلال
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة – الجزائر

ملخص

هدف الدراسة هو تحليل مدى استخدام مديري الشركات الجزائرية للبدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية (المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، والاهتلاكات) في إدارة الأرباح؛ وقد شملت الدراسة 11 شركة بين 2005 و2012، من خلال تصميم نموذج مكون من معادلتين للانحدار الخطي المتعدد، بغرض اختبار العلاقة الإحصائية بين البنود السابقة والمستحقات المحاسبية باعتبارها مقياسا لإدارة الأرباح.

حسب النتائج، هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الكلية ومختلف البنود التشغيلية، باستثناء العلاقة بين المستحقات الكلية والمخزونات التي لم تكن معنوية، كما أن البنود التشغيلية مجتمعة تفسر 51،9% من التغيرات التي مست المستحقات الكلية. ومن جانب آخر لم يتم تسجيل أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنود التشغيلية والمستحقات الاختيارية، باستثناء العلاقة الطردية المسجلة بين الاهتلاكات والمستحقات الاختيارية، كما أن البنود التشغيلية مجتمعة لا تفسر سوى 15،9% من التغيرات التي مست المستحقات الاختيارية.

وفقا إلى النتائج فإن الاهتلاكات هي الأكثر قدرة على تفسير المستحقات المحاسبية مقارنة بباقي البنود التشغيلية، مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في السياسات المحاسبية المتعلقة بها وكيفية تطبيقها، وضرورة تركيز مراجعي الحسابات أكثر على الاهتلاكات عند فحص القائمات المالية.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات المحاسبية، بنود دورة التشغيل، المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، الاهتلاكات.

– تاريخ استلام البحث: 2015/4/25م – تاريخ قبول البحث للنشر: 2015/12/3م

The Arab Journal of Accounting
Volume 18, Number 2
December 2015
Pp 121 - 155

The Role of Accounting Choices Related to Operating Items in Earnings Management:

The Case of Algerian Listed Companies

Kimouche Bilal
University of 20 August 1955 – Skikda - Algeria

Abstract

The objective of paper is to analyze whether managers of Algerian listed companies use accounting methods related to operating items in order to manage earnings. The study included 11 companies during 2005 to 2012, through designing two linear multiple regression models, in order to test the statistical associations between those items and accounting accruals as a measure of earnings management.

The results suggest significant associations between total accruals and operating items, except the association between total accruals and stocks, which are not significant. The operating items together explain 51,9% of total accruals variability. The results do not provide any significant associations of discretionary accruals with operating items, except the positive association with amortizations. The operating items together explain only 15,9% of discretionary accruals variability.

According to the results, amortizations are more powerful to explain accounting accruals than other operating items, this require reviewing accounting policies of amortizations and their application. Auditors must give more attention to amortizations in order to certify the amounts related to them in financial statements.

Key words: Earnings management, Accounting accruals, Operating period items, Stocks, Accounts receivable, short term debts, Amortizations.

مقدمة

تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات ملائمة وموثوقة عن أداء مختلف الوحدات الاقتصادية ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، بما يتيح للمستخدمين تقييم واقعها والتنبؤ بمستقبلها، بهدف اتخاذ مختلف القرارات (IASB, 2008)؛ ومن أجل ذلك يقوم المديرون بإعداد القائمات المالية والإفصاح عنها، من خلال العمل المحاسبي الذي يستند إلى أدوات التطبيق العملي، المرخص باستخدامها بموجب المعايير أو التنظيم المحاسبي لأي دولة، والمعتمدة في إطار السياسات المحاسبية للشركة. غير أن العمل المحاسبي لا يستند بالضرورة إلى المعايير أو التنظيم المحاسبي في جميع الحالات، كما أن هذه الأخيرة يمكن أن تترك مجالا يسمح للمديرين بتكييف شكل ومحتوى القائمات المالية، بغرض التأثير في نظرة المستخدمين للوحدة الاقتصادية، وبالتالي التأثير في مختلف قراراتهم في سبيل تحقيق أهداف معينة، كالتأثير إيجابا في قيمة الشركة، أو التوافق مع المتطلبات التعاقدية، أو تخفيض التكاليف السياسية بما يخدم مصالح المديرين. ويكون ذلك بالاعتماد على مختلف أساليب إدارة البيانات المحاسبية، ومن أهمها إدارة الأرباح، التي تعتبر من أهم التقنيات المحاسبية التي عرفت رواجا كبيرا في العقود الأخيرة، والتي تهدف إلى التحكم في مستوى الأرباح وتوقيتها بما يتلاءم وأهداف الإدارة (كيموش، 2014).

تهدف إدارة الأرباح إلى التحكم في مستوى النتائج المُفصَح عنها في القائمات المالية، ونظرا لصعوبة الحكم على مدى قيام المديرين بهذه الممارسة بشكل مباشر، حاولت عدة دراسات اقتراح نماذج لقياسها، وترتكز أغلبها على المستحقات المحاسبية كمؤشر لها، على اعتبار أنها تتضمن جانبا كبيرا من المرونة، وتعتمد بشكل كبير على التقديرات والأحكام الشخصية، بغرض تخصيص البنود المحاسبية على مختلف الدورات، بما يتفق والمبادئ المحاسبية، وهو ما يتيح إمكانية التأثير فيها دون جلب انتباه الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، ودون إعطاء فرصة لمراجعي الحسابات لجمع قرائن تثبتها، حيث يتعذر عليهم في أغلب الحالات اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح التي تعتمد على المستحقات المحاسبية (عيسي، 2008).

من أجل إدارة الأرباح يعتمد المديرون على العديد من الأساليب، وباستخدام عدة بنود محاسبية، ينتج عن معالجتها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة ظهور المستحقات المحاسبية؛ وتعتبر البنود التشغيلية من أهم البنود المحددة إلى المستحقات المحاسبية في القائمات المالية، على غرار المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، والاهتلاكات؛ حيث تتطلب المحاسبة عنها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، القيام بالعديد من عمليات التخصيص والمفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة، والتي تعتمد بشكل كبير على التقديرات والأحكام الشخصية، الأمر الذي ينتج عنه زيادة المستحقات المحاسبية، وهو ما يعتبر فرصة للمديرين لاستخدام هذا الهامش من الحرية لممارسة إدارة الأرباح بالاعتماد على تلك البنود (يوسف، 2014؛ كيموش، 2014؛ حمد والنجيب، 2015).

يمتلك مديرو الشركات الجزائرية العديد من الدوافع للتحكم في المستحقات المحاسبية بغرض إدارة الأرباح، في ظل الفرص التي يتيحها التنظيم المحاسبي الجزائري (بوسنة، 2012)، وخصوصا فيما يتعلق

بالبدائل المحاسبية المتاحة لمعالجة البنود التشغيلية. لذا تعتبر هذه الدراسة محاولة للوقوف على دور البنود التشغيلية ممثلة في: المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، والاهتلاكات في إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، بالاعتماد على قائماتها المالية للفترة بين 2005 و2012، استنادا إلى المنهج الاستقرائي والطريقة الإحصائية إلى اختبار طبيعة العلاقات الإحصائية بين المستحقات المحاسبية والبنود السابقة.

مشكلة الدراسة

أشارت الدراسات السابقة التي أجريت في مختلف البيئات الاقتصادية إلى أن إدارة الأرباح تعتمد على التحكم في مستوى المستحقات المحاسبية المتعلقة بالعديد من البنود، والتي تتطلب المحاسبة عنها وفق المبادئ المحاسبية المفاضلة بين بديلين على الأقل، كما تتطلب الاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية، من أجل القيام بالعديد من عمليات التخصيص على مختلف الدورات المحاسبية (Lo, 2008)، وفي هذا الصدد تعتبر البنود المتعلقة بدورة التشغيل من أهم البنود التي تتطلب ذلك. وبما أن التشريع الجزائري يتيح للمديرين هامشا كبيرا من المرونة عند معالجة هذه البنود، سواء فيما يخص البدائل المتاحة أو التقديرات اللازمة لتطبيقها، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول تحديد البنود التشغيلية المستخدمة للتأثير في المستحقات المحاسبية بغرض إدارة الأرباح من طرف مديري الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، ويمكن صياغتها كالآتي:

ما مدى اعتماد مديري الشركات الجزائرية المدرجة في السوق المالي على البنود التشغيلية (المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، والاهتلاكات) بغرض إدارة الأرباح ؟

أهمية وهدف الدراسة

تنبع أهمية الدراسة كونها من أولى الدراسات التي أجريت في البيئة الجزائرية، على اعتبار أن أغلب الدراسات في هذا المجال أجريت على شركات تنشط في بيئات اقتصادية متقدمة، وبالتالي فإن تعميم نتائجها على شركات تنشط في بيئات اقتصادية متخلفة أو نامية غير ممكن؛ كما أنها من الدراسات التي اهتمت بموضوع «تقنيات إدارة الأرباح»، الذي يركز على البنود والسياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة من طرف المديرين بغرض إدارة الأرباح، والذي يعد من المواضيع التي لم تحظى باهتمام كاف في الدراسات الميدانية.

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى الوقوف على مدى تلاعب المديرين في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالنتائج المحاسبية، من خلال التحكم في مستوى المستحقات المحاسبية، ومدى اعتمادهم في ذلك على المرونة التي يتيحها التشريع المحاسبي الجزائري لمعالجة بنود دورة التشغيل؛ كما تهدف إلى تحديد أي البنود التشغيلية أكثر استخداما في إدارة الأرباح.

الإطار النظري: إدارة الأرباح بالاعتماد على البنود التشغيلية

تُعبِّر إدارة الأرباح عن سلوك المديرين للتأثير في مستوى النتائج المحاسبية، وفي هذا الصدد يرى

(Partha, 2003) أن إدارة الأرباح تعبر عن التحريف المتعمد للدخل، مما ينتج عنه أرقام محاسبية تختلف بشكل جوهري عما يجب أن تكون عليه في غياب التحريف؛ أما (حماد، 2005، 55) فيرى أن إدارة الأرباح تُعبِّر عن قدرة الإدارة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل بطريقة متعمدة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين السياسات المحاسبية، وكذا حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود، سواء لتضليل أصحاب المصلحة حول أداء الشركة، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد

الحقيقي للشركة، أو التوافق مع البنود التعاقدية، بغرض تحقيق منافع ذاتية. أما وفقا للنظرة المعلوماتية، فإن هدف المديرين من إدارة الأرباح هو التأثير في مستخدمي القائمات المالية، من خلال عرض معلومات تتفق وتوقعاتهم بشأن التدفقات النقدية للتأثير إيجابا في القيمة السوقية للشركة. وقد اهتمت الأدبيات المحاسبية بثلاثة دوافع رئيسية لإدارة الأرباح، يمكن أن تتفق مع إحدى النظرتين السابقتين أو كلتاهما (دادن وبوسنة، 2014):

الدوافع التعاقدية: وذلك عندما تكون التعاقدات بين الشركة ومختلف الأطراف ذات المصلحة مبنية على النتائج المحاسبية، لذا يعمل المديرون على عرض نتائج تتفق مع البنود التعاقدية، من أجل زيادة حوافز الإدارة وتحسين سمعتها، التوافق مع شروط الإقراض، تحقيق مزايا عند التفاوض مع العمال وتحقيق الأمن الوظيفي؛ وتتفق هذه الدوافع مع النظرية الإيجابية للمحاسبية (Watts and Zimmerman, 1978).

- دوافع سوق رأس المال: والتي تتجه نحو التأثير في أسعار الأسهم، خصوصا في الفترات التي تسبق طرح العروض العامة الأولية، وعروض الأسهم بغرض زيادة رأس المال؛ كما ترتبط بنشر مستوى من الأرباح يتفق وتنبؤات المحللين أو تقديرات الإدارة كما أشار إلى ذلك (الداعور وعابد، 2009)، لمنع حدوث أي تقلبات معتبرة في أسعار الأسهم في المدى القصير.
- الدوافع التنظيمية: وتظهر نتيجة اعتقاد المديرين أن مستوى الأرباح يؤثر في القرارات الحكومية، مما يدفعهم لإدارة الأرباح بغرض تخفيض قيمة المدفوعات الضريبية التي تفرض على الأرباح، وجعل الشركة أقل استهدافا من أي تشريعات محتملة (الاحتكار، حماية البيئة) وبالتالي خفض التكاليف السياسية.

تتم إدارة الأرباح باستخدام العديد من الأساليب المحاسبية، والتي تعتمد في الغالب على التقديرات المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية على الدورات المحاسبية، كتقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الجارية وقيمها المتبقية؛ والتقديرات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المتحفظة، التي تهدف إلى تحديد آثار الأحداث الاقتصادية الحالية على الدورات المستقبلية، كتقدير القيمة القابلة للاسترداد، وخسائر القيمة عن الديون المشكوك فيها، وخسائر انخفاض قيم الأصول. كما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للمفاضلة بين البدائل المحاسبية للتقرير عن نفس الأحداث الاقتصادية كطرق الاهتلاك، وطرق متابعة حركة المخزون، بهدف التأثير في توزيع الأعباء والإيرادات من خلال تحديد مستويات المخزون، وتوقيت عمليات الشراء، وسياسات المدينين... إلخ.

حسب (البارودي، 2002)، فإن إدارة الأرباح يمكن أن تتم من خلال قرارات إدارية حقيقية (اقتصادية)، تتعلق بنشاطات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل التي تقوم بها الشركة، والتي يكون الهدف منها التأثير في الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المحققة؛ كما يمكن أن تتم من خلال قرارات محاسبية، أي بالاعتماد على متغيرات محاسبية محضة، انطلاقا من اختيار السياسات المحاسبية، وإصدار التقديرات والأحكام عند تطبيقها، وما يتعلق بذلك من قياس وتبويب وتوقيت، بهدف التأثير في مستوى

النتائج المحاسبية. وحسب (Graham et al., 2005) فإن ممارسات إدارة الأرباح في الواقع تتم بقرارات اقتصادية حقيقية أكثر مما تتم بقرارات محاسبية؛ وما يهمنا في هذا التصنيف، هو إدارة الأرباح التي تتم بقرارات محاسبية لأنها موضوع دراستنا، حيث يمكن التمييز بين عدة قرارات محاسبية لإدارة الأرباح، وأهمها:

- التغير في السياسات المحاسبية: فعلى الرغم من أن مبدأ الثبات يحد من التغير في السياسات المحاسبية، إلا أن بعض الحالات التي تستدعي ذلك أصبحت تشكل رخصة للمديرين بغرض إدارة الأرباح، ومن أمثلة ذلك، التغير في طرائق الاسهتلاك وطرائق تقييم المخزون... إلخ.
- التقديرات المحاسبية: حيث يتطلب تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية (الدورية، التحفظ المحاسبي، المقابلة، الاستحقاق) استخدام التقديرات والأحكام الشخصية بشكل كبير، من أجل تخصيص الإيرادات والمصاريف على مختلف الدورات، بما يتيح قياس أداء الشركة بشكل سليم؛ غير أن المديرين غالبا ما يسيئون استخدام هذا الجانب للتأثير في الأرباح المحاسبية في الاتجاه المرغوب فيه خدمة لمصالحهم، وذلك بتغيير التقديرات المحاسبية وفق ما يقتضيه الوضع، ومن أمثلة التقديرات المحاسبية: تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الجارية، تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، تقدير الأصول والخصوم المحتملة... إلخ.
- تصنيف البنود في القائمات المالية: في حقيقة الأمر لا تؤثر طريقة تصنيف البنود في القائمات المالية على صافي الربح، غير أنها تؤثر في المجاميع الفرعية للقوائم المالية، وهو ما من شأنه التأثير في قيم العديد من النسب المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات من طرف المستخدمين.
- تكوين المخصصات: وهي عبارة عن تقديرات للخسائر المتوقع حدوثها في المستقبل وفقا لمبدأ الحيطة والحذر، كخسائر تدني قيم المخزونات والزبائن... إلخ.
- اختيار توقيت تطبيق معيار (أو سياسة) محاسبي جديد: فعادة ما تتيح الهيئات المحاسبية إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية قبل الموعد الرسمي المحدد للبدء في تطبيقها، وهو ما يمثل هامشًا من المرونة يسمح للمديرين بتحديد الموعد المناسب لتطبيق المعيار بما يخدم مصالحهم.

بالعودة إلى موضوع دراستنا، يمكن القول إنّ البنود التشغيلية تعتبر من بين العناصر التي تستدعي الاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية، كما أنها تتوافر على هوامش من المرونة تتيح المفاضلة بين عدة بدائل محاسبية، لذا فإن إدارة الأرباح باستخدام هذه البنود يمكن أن تتم بعدة أساليب؛ فبالإضافة إلى القرارات الحقيقية، يمكن أن تتم إدارة الأرباح باستخدام هذه البنود من خلال القرارات المحاسبية (الأشقر، 2010، 36-35؛ اللوزي، 2013، 20-18). فحسب (Noronha and Zeng, 2008)، هناك العديد من أساليب إدارة الأرباح في الشركات الصينية، ولعل أهمها تلك التي تعتمد على تعديل حسابات المدينين ومخصصات الديون المشكوك فيها، وتلك التي تعتمد على التغير في طرق الاهتلاك بغرض التحكم في مستوى المصاريف.

يمكن أن تشكل البنود التشغيلية أداة هامة لإدارة الأرباح، نظرا لدورها المهم في تحديد النتيجة المحاسبية، حيث تتيح هذه البنود المجال واسعا للمديرين لإدارة الأرباح من خلال اتخاذ قرارات حقيقية تتعلق بنشاطات الشركة، لأن القرارات المتعلقة بها ترتبط بالأجل القصير، مما يتيح تعديلها بسهولة إذا دعت الضرورة. غير أن ما يهمنا في هذا المجال هو التحكم في تلك البنود بهدف إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية، على اعتبار أنها تتوافر على قدر كبير من المرونة للمفاضلة بين عدة بدائل محاسبية عند معالجتها بغرض إعداد وعرض القائمات المالية، كما تتطلب استخدام التقديرات والأحكام الشخصية بشكل واسع (De la Torre, 2009). وتجدر الإشارة إلى أن التحكم في البنود السابقة يمكن أن يؤثر مباشرة في الأرباح المحاسبية، كما يمكن أن يؤثر في المجاميع الجزئية في قائمة المركز المالي، وبالتالي التأثير في مؤشرات المردودية، والتي تعتبر من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستخدمون عند اتخاذ قراراتهم.

فيما يخص المخزونات، فإن متابعة حركة البنود الصادرة من وإلى المخازن أو للورشات أو للبيع يمكن أن تتم بعدة طرق (الوارد أولا صادر أولا، الوارد أخير صادر أولا، التكلفة المتوسطة)، وكل طريقة ينتج عنها أرقام مختلفة لتكلفة المخزون المستهلك أو المباع أو المحتفظ به في نهاية الفترة، كما توجد عدة طرق لتقدير تكلفة المخزون (التكلفة المعيارية، طريقة التجزئة) في حالة عدم إمكانية تقييمها بشكل مباشر (حمد والنجيب، 2015، 141). فالمبالغة في تقدير مخزون آخر الفترة يخفض من تكلفة المبيعات أو الاستهلاكات ويزيد من صافي الربح؛ وهناك الكثير من المداخل التي تؤدي إلى هذه المبالغة، ولعل أبسطها المبالغة في العد الفعلي لعناصر المخزون (Mulford and Comiskey, 2002). وإضافة إلى ذلك نجد المبالغ المرسملة من المخزونات التي تعتبر وسيلة للتحكم في الربح المحاسبي إذا دعت الضرورة لذلك، من خلال خفض مصاريف الدورة والاعتراف بها كأصول غير جارية؛ أو من خلال اعتباره مخزونا راكدا أو متقادما (عسيري، 2002) أو متدني القيمة، مما يتطلب تحديد خسائر القيمة عن المخزونات، وهي مخصصات تخصم من الإيرادات، عندما تكون قيمة المخزون غير قابلة للاسترجاع بشكل كامل، في حالة استخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزونات، والتي تعتمد بشكل كبير على الأحكام الشخصية للمديرين وخبراتهم السابقة لتقدير الآثار المتوقعة في المستقبل عن الظروف السائدة حاليا؛ وتعتبر كل من تكلفة المخزونات المباعة أو المستهلكة وخسارة القيمة عن المخزونات مصاريف تخصم من الإيرادات المحققة لتحديد الربح، وبالتالي فهي وسيله هامة للتأثير في مبلغ الربح المحاسبي.

بالنسبة إلى الحقوق التي تعبر عن المبالغ المستحقة على الغير لصالح الشركة (كحسابات الزبائن وأوراق القبض)، والديون قصيرة الأجل فهي الأخرى أدوات لا تقل أهمية مقارنة بالمخزونات، إذ يمكن أن تتم إدارة الأرباح باستخدام هذين البندين من خلال زيادة المبيعات الآجلة بهدف تضخيم الأرباح، أو من خلال زيادة المشتريات على الحساب بهدف تخفيضها، مع العلم أن ذلك ينتج عنه تضخيم حسابات الحقوق والديون قصيرة الأجل (كانة، 2014)؛ ومن بين الأساليب المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إدارة الأرباح، تلك التي تعتمد على توقيت الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية، من خلال تأجيل الإثبات

المحاسبي لاستحقاق بعض الحقوق، وتعجيل الإثبات المحاسبي لاستحقاق بعض الديون قصيرة الأجل. وجدير بالذكر أن بعض المعالجات المحاسبية لحسابات الحقوق تتطلب الاعتماد على تقديرات المديرين وأحكامهم بشكل كبير، انطلاقا من خبراتهم السابقة والظروف السائدة، من أجل تحديد البنود المشكوك في تحصيلها، والتي تتطلب رصد مبالغ من الإيرادات مقابل الخسائر المتوقعة، أو استرجاعها إذا زالت الظروف التي استدعت تخصيصها؛ وكذا تحديد البنود المعدومة والتي لا يمكن تحصيلها، من أجل إلغاء الاعتراف بها وإدراجها كخسائر جارية (De la Torre, 2009).

بالنسبة إلى الاهتلاكات، فإنها تعتبر من أكثر البنود أهمية من حيث القيمة ضمن المصاريف، كما أنها من أكثر البنود التي تعتمد على تقديرات المديرين وأحكامهم الشخصية، حيث نجد في الميزانية العديد من الأصول غير الجارية القابلة للاهتلاك، والتي غالبا ما تشكل نسبة معتبرة من هيكل الأصول، مما يتطلب تقدير العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية لكل بند منها، واختيار طريقة تسمح بتوزيع تكلفته على الدورات المحاسبية المستفيدة من خدماته من بين عدة طرق (القسط الثابت، الأقساط المتناقصة، الأقساط المتزايدة، وحدات الإنتاج)؛ وكل تلك الهوامش المتاحة للمديرين لتقدير عدة عناصر، والمفاضلة بين عدة بدائل، تعتبر فرصا سانحة لهم للتأثير في نتيجة الدورة في الاتجاه الذي يتماشى ومصالحهم (القري، 2010، 68-67). وقد أكد (Yanqiong, 2010, 1135) على أن إدارة الأرباح في الصين تتم بالاعتماد على الاهتلاكات من خلال تغيير طرق أو فترة الاهتلاك.

الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات بإدارة الأرباح، وخصوصا فيما يتعلق بتطوير نماذج لقياسها، وحصر العوامل المفسرة لها، والعلاقات التي تربطها ببعض المتغيرات الأخرى كالتدقيق وحوكمة الشركات. ومن بين الدراسات الأكثر ارتباطا بهذه الدراسة، نجد دراسة (Dhaliwal et al., 1982)، والتي تعتبر من أولى الدراسات التي حاولت الربط بين هيكل الملكية والبدائل المحاسبية المتعلقة بالاهتلاك، وقد أكدت نتائجها على أهمية الاهتلاك كأداة لإدارة الأرباح، حيث يلجأ مديرو الشركات لطرق الاهتلاك من أجل تكييف مستوى الأرباح بما يتوافق ومصالحهم. أما دراسة (Holthausen, 1981) فقد ركزت على دور التغير من أسلوب الاهتلاك المتناقص إلى أسلوب الاهتلاك الثابت في إدارة الأرباح، وأثر ذلك في القيمة السوقية للسهم، وحسب النتائج فإن هذه الممارسة تعتبر من أكثر التقنيات استخداما في إدارة الأرباح. واهتمت دراسة (Zmijewski and Hagerman, 1981) بأثر حجم الشركة على طريقة ومدة الاهتلاك المستخدمين وبعض المتغيرات الأخرى، وقد توصلا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وأسلوب الاهتلاك، حيث يستخدم مديرو الشركات الكبيرة الاهتلاك كوسيلة لإدارة الأرباح، بالتحول من طريقة لأخرى.

في البيئة الفرنسية، نجد دراسة (Jeanjean, 2001) التي كانت بهدف تحليل إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة باريس، وقد ركزت على العوامل المحددة لسلوك إدارة الأرباح، بالاعتماد على نموذج (Jones, 1991)، وحسب النتائج فإن افتراضات النظرية الإيجابية للمحاسبة غير محققة،

نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والاجتماعي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ كما نجد دراسة (Mard, 2004) التي حاولت تركيز الاهتمام على العلاقة بين إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية وبعض خصائصها، باستخدام عينة من 264 شركة، خلال الفترة الممتدة بين 1994 و1998، بالاعتماد على نموذج (Jones, 1991)، وحسب النتائج فإن إدارة الأرباح تتحدد بحجم الشركة وقطاع النشاط. إضافة إلى ذلك ركز (Nouri and Abaoub, 2014) على دراسة مدى تأثير التبني الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية في مستويات تمهيد الدخل وإدارة الأرباح، باستخدام عينة من الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC all tradable)، خلال الفترة بين 2000 و2009، وقد توصلا إلى وجود أدلة قوية على أن تبني معايير المحاسبة الدولية ساهم بشكل كبير في تخفيض مستوى تمهيد الدخل وإدارة الأرباح مقارنة بالمعايير المحاسبية الفرنسية.

في دراسة مقارنة شملت 38 دولة، اهتم (Enomoto et al., 2015) بممارسات إدارة الأرباح المرتكزة على المستحقات المحاسبية والمرتكزة على العمليات الحقيقية لأغراض حماية المستثمر، حيث بلغ عدد المشاهدات 222513 مشاهدة خلال الفترة بين 1991 و2010، وتم قياس إدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج «جونز» المعدل (Dechow et al., 1995)؛ وحسب النتائج فإن المديرين في الدول التي توافر حماية أكبر للمستثمرين يميلون إلى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية بدلا من إدارة الأرباح المرتكزة على المستحقات المحاسبية.

بدورهما حاول (Beuren and Klann, 2015) التعرف على مدى وجود تغيرات في مستويات إدارة الأرباح بالشركات الأوروبية، بعد التبني الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية ابتداء من 2005، وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع سنوات قبل تبني المعايير (2003-2000)، وأربع سنوات بعد ذلك (2009-2006). وحسب النتائج، فإنه توجد ثلاث مجموعات من الدول، الأولى سجلت تأثيرا إيجابيا لمعايير المحاسبة الدولية، إذ أنّخفضت مستويات إدارة الأرباح بعد تبني المعايير، المجموعة الثانية شهدت تأثيرا سلبيا لمعايير المحاسبة الدولية، تجلى في ارتفاع مستويات إدارة الأرباح بعد تبني المعايير، أما المجموعة الثالثة فهي الدول التي لم تسجل أي تأثير لتبني معايير المحاسبة الدولية في مستويات إدارة الأرباح.

في إسبانيا، كانت دراسة (Huguet and Gandía, 2016) بهدف فحص العلاقة بين التدقيق (الإجباري والاختياري) وإدارة الأرباح في الشركات الإسبانية، انطلاقا من عينة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، شملت 34562 مشاهدة بين 2008 و2013، وقد تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج (Jones, 1991). وبعد مراقبة العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى أن المنشآت الخاضعة للتدقيق كانت القيمة المطلقة لمستحقاتها الاختيارية أقل مقارنة بباقي المنشآت، وحسب النتائج فإن التدقيق الاختياري والإجباري يساهمان في الحد من ممارسات إدارة لأرباح، غير أن مساهمة التدقيق الاختياري كانت أقل أهمية.

في الصين، اهتم (Xiao, 2015) بدراسة أثر المتاجرة في إدارة الأرباح، وذلك في ظل الإصلاح المتعلق بالأسهم غير القابلة للتداول، والذي كان بهدف تحويلها إلى أسهم قابلة للتداول، مما يسمح بتخفيض ملكية

الدولة في الشركات؛ حيث شملت الدراسة 1778 شركة، خلال الفترة بين 2001 و2011، بالاعتماد على نموذج (Dechow et al., 1995) من أجل قياس إدارة الأرباح؛ وقد أشارت النتائج إلى ارتفاع المستحقات المحاسبية لدى الشركات الصينية بعد الإصلاح، مما يعني أن تحرير تداول الأسهم في السوق المالي أدى إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح من طرف مديري الشركات الصينية. وبدوره اهتم (He, 2016) بالعلاقة بين الإعانات الضريبية وإدارة الأرباح قبل العروض العامة الأولية (IPO) وعروض الأسهم الموسمية (SEO) في الشركات الصينية، بالاعتماد على 3290 مشاهدة بين 1997 و2006، ونموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح؛ ووفقا إلى النتائج فإن مستوى إدارة الأرباح كان منخفضا قبل العروض العامة والعروض الموسمية في الشركات الصينية، عند تمتعها بامتيازات ضريبية مستقبلية أو إعانات مالية من الحكومات المحلية.

حاول (Bazrafshan et al., 2016) فحص أثر إدارة الأرباح على العلاقة بين التوسع في الإفصاح والأداء المالي في الشركات المدرجة في السوق المالي بهونغ كونغ، وذلك بالاعتماد على 848 مشاهدة خلال الفترة بين 2006 و2013، ونموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح؛ وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة غير خطية بين الإفصاح والأداء المالي للشركات عند تعديل مقاييس الأداء المالي بمقدار إدارة الأرباح. ومن جانبهما حاول (Nagar and Sen, 2016) دراسة إدارة الأرباح بالاعتماد على الربح التشغيلي في الشركات الهندية المدرجة في السوق المالي، وذلك انطلاقا من 14386 مشاهدة خلال الفترة بين 2006 و2011؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن مديري الشركات الهندية يرتكزون على الربح التشغيلي في إدارة الأرباح، من خلال تحويل وإعادة تصنيف المصاريف والإيرادات التشغيلية ضمن قائمة الدخل من أجل تضخيم الربح التشغيلي.

بالنسبة إلى الدراسات العربية نجد دراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010)، التي أجريت على 45 شركة مدرجة في بورصة عَمَّان بين 2001 و2006، وحسب النتائج فإن الشركات قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال جميع سنوات الدراسة، مع وجود تباين بين السنوات فيما يخص مستوى هذه الممارسة. أما دراسة (الـفثامي والخيال، 2010)، فقد كانت بهدف الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية، واختبار مدى تأثير بعض العوامل في اتجاه هذه الممارسة؛ وتم إجراؤها على 78 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي، باستخدام نموذج (Dechow et al., 1995)، وتشير النتائج إلى ممارسة الشركات السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم الشركة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها.

اهتمت دراسة (القري، 2010) بدوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة السعودية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، ومدى تعارضها مع المبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛ وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة للقياس، وانطلاقا من إجابات 108 فردا من الأكاديميين والمهنيين، توصلت إلى وجود عشرة دوافع على الأقل لدى مديري شركات المساهمة السعودية لممارسة المحاسبة الإبداعية، ومن أهمها الحصول على المنافع الإدارية؛ كما توصلت إلى أن الشركات تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية

المتعلقة بكل من التصنيف والتوقيت والإفصاح والتقدير، وأن غالبية تلك الأساليب تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومن جانبهما حاول (حمدان وأبو عجيلة، 2012) استكشاف مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عَمَّان لإدارة الأرباح، ومدى جودة هذه الأرباح، وفحص مدى مساهمة خصائص التدقيق في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها؛ ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية المدرجة قد مارست إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة.

اهتم (السرطاوي وآخرون، 2013) بمدى قدرة لجان التدقيق على تخفيض إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد شملت الدراسة عينة مكونة من 50 شركة صناعية مدرجة في بورصة عَمَّان خلال السنوات السابقة للأزمة المالية العالمية بين 2001 و2006، بالاعتماد على نموذج (Dechow et al., 1995). وحسب نتائج الدراسة فإن خصائص لجان التدقيق (حجم اللجنة، الخبرة المالية للأعضاء، عدد مرات الاجتماع) لم تساهم في خفض إدارة الأرباح، غير أن استقلالية لجنة التدقيق تساهم في تخفيض إدارة الأرباح، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة فقد كان لها دور مهم في زيادة إدارة الأرباح. أما (اللوزي، 2013) فقد اهتم بمدى تأثير إدارة الأرباح في أسعار الأسهم للشركات الصناعية العامة المدرجة في بورصة عمان؛ وقد شملت الدراسة 28 شركة خلال الفترة بين 2008 و2011، بالاعتماد على نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أكثر من نصف الشركات الأردنية المدروسة قد مارست إدارة الأرباح، إضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم.

حاول (كانه، 2014) قياس دور لجان المراجعة في الحد من سلوك إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وقد شملت الدراسة 96 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، بالاعتماد على نموذج (Dechow et al., 1995)؛ وقد أكدت نتائج الدراسة على أن الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، كما أثبتت وجود تأثير إيجابي لحجم واستقلالية وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وعدم وجود أي تأثير لخصائص لجنة التدقيق في إدارة الأرباح. أما (حمد والنجيب، 2015) فقد حاولا دراسة دور بدائل القياس المحاسبي في إدارة الأرباح بالشركات الصناعية السودانية، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة للقياس، وشملت 76 شركة خلال الفترة بين 2012 و2014؛ وحسب النتائج فإن مديري الشركات السودانية المدروسة يستخدمون طريقة القسط المتناقص لاهتلاك الأصول غير الجارية من أجل إدارة الأرباح.

في الجزائر، هناك عدد محدود جدا من الدراسات حول إدارة الأرباح، ومن أولى الدراسات في هذا المجال نجد دراسة (بوسنة، 2012) التي تطرقت لدور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، والتي شملت مجموعة من الشركات الجزائرية والفرنسية، وفيما يخص الجانب المتعلق بالشركات الجزائرية، فقد كان الهدف منه معرفة مدى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح واتجاه هذه

الممارسة، ويعتبر أول عمل حاول قياس إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، حيث أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بين 2007 و2009، بالاعتماد على نموذج (Dechow et al.، 1995)، وتوصل الباحث إلى عدم ممارسة غالبية الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، رغم وجود عدة مشاهدات تشير إلى عكس ذلك. وبدوره حاول (كيموش، 2014) فحص مدى ممارسة الشركات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل، وقد شملت الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بين 2005 و2009؛ وحسب النتائج فإن مخصصات الدورة من الاهتلاكات والمؤونات تعتبر الأكثر استخداما من طرف مديري الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، تليها الديون قصيرة الأجل والمخزونات بدرجة أقل، أما الحقوق والنواتج غير النقدية فإنها لم تستخدم في ذلك.

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح، إلا أننا لمسنا بعض القصور، حيث أجريت أغلبها في الدول المتقدمة على غرار أمريكا وأوروبا، مما لا يتيح تعميم نتائجها نظرا لاختلاف الطابع الاقتصادي والمؤسساتي بين الدول. كما أن أغلبها ركزت على دوافع المديرين لإدارة الأرباح والعوامل المحددة لها ودور التدقيق في الحد منها، وأهملت الجانب الأهم والمتعلق بأساليبها وتقنياتها، وخصوصا البنود والسياسات المحاسبية الأكثر استخداما في إدارة الأرباح، وبالنسبة إلى الدراسات العربية التي حاولت الخوض في هذا الجانب فقد اعتمدت معظمها على الاستبيان كأداة للقياس؛ وإلى جانب ذلك استخدمت جميع الدراسات السابقة التي صادفتنا نموذج (Jones, 1991) أو نموذج (Dechow et al., 1995) بغرض قياس إدارة الأرباح. وعليه تعتبر هذه الدراسة محاولة للخوض في هذا الموضوع، حيث تم إجراؤها في إحدى البيئات الاقتصادية النامية وهي البيئة الجزائرية، وتم التركيز على تقنيات وأساليب إدارة الأرباح، من خلال استكشاف مدى استخدام البنود التشغيلية من أجل إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، كما تم الاعتماد على نموذج (Kothari et al., 2005) لتقدير المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، وتجنب الانتقادات الموجهة للنموذجين السابقين.

انطلاقا من الأدبيات السابقة، ومن أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة، تم اختبار العلاقات الإحصائية بين البنود التشغيلية والمستحقات المحاسبية باعتبارها مقياسا لإدارة الأرباح، لذا تم صياغة فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية (01): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات المحاسبية في الشركات الجزائرية.

الفرضية (02): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات المحاسبية في الشركات الجزائرية.

الفرضية (03): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات المحاسبية في الشركات الجزائرية.

الفرضية (04): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاهتلاكات والمستحقات المحاسبية في الشركات الجزائرية.

منهجية الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على الاستقراء الذي يعتبر أحد أساليب المنهج الوصفي، من خلال إجراء مسح شامل للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، واستخدام قائماتها المالية للفترة الممتدة بين 2005 و2012 بغرض جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. ليتم بعدها الاستناد إلى الطريقة الإحصائية من خلال تصميم نموذج مكون من معادلتين للانحدار الخطي المتعدد، يربط بين المتغير التابع ممثلا في إدارة الأرباح، والمتغيرات المستقلة ممثلة في المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، والاهتلاكات؛ كما تم استخدام الارتباط وبعض الاختبارات الإحصائية التي تسمح بفحص فرضيات الدراسة، على غرار تحليل التباين إلى اختبار المعنوية الكلية لكل معادلة، واختبار (Student) لفحص مدى معنوية معاملات الانحدار. يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بين 2005 و2012، وبما أن عددها قليل تم أخذ جميع مفردات المجتمع لتشكيل عينة الدراسة (مسح شامل) باستثناء الشركات المالية، نظرا لخصوصية قائماتها المالية؛ وقد بلغ عدد الشركات المدروسة 11 شركة، وبلغ عدد المشاهدات 70 مشاهدة خلال فترة الدراسة ككل؛ وبغرض جمع البيانات الضرورية.

نموذج الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم نموذج مكون من معادلتين تأخذان شكل الانحدار الخطي المتعدد، تربطان بين المتغير التابع ممثلا في إدارة الأرباح، مقاسة بالمستحقات المحاسبية، والمتغيرات المستقلة ممثلة في المخزونات والحقوق والديون قصيرة الأجل والاهتلاكات، كما هو موضح في المعادلتين (01) و(02):

$$| TAC_{it} | /A_{it} = a_0 + a_1 Stock_{it} /A_{it} + a_2 Cre_{it} /A_{it} + a_3 STD_{it} /A_{it} + a_4 AMO_{it} /A_{it} + e_{it} \quad (01)$$

$$| DAC_{it} | /A_{it} = b_0 + b_1 Stock_{it} /A_{it} + b_2 Cre_{it} /A_{it} + b_3 STD_{it} /A_{it} + b_4 AMO_{it} /A_{it} + u_{it} \quad (02)$$

حيث:

$| TAC_{it} |$: القيمة المطلقة إلى المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$| DAC_{it} |$: القيمة المطلقة إلى المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$Stock_{it}$: المبلغ الصافي لمخزونات الشركة (i) في نهاية الفترة (t).

Cre_{it}: المبلغ الصافي لحقوق الشركة (i) في نهاية الفترة (t)، وتتمثل الحقوق في الحسابات المدينة، وهي المبالغ المستحقة على الغير لصالح الشركة في الأجل القصير، كحسابات الزبائن وأوراق القبض.

STD_{it}: المبلغ الصافي للديون قصيرة الأجل للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

AMO_{it}: مبلغ الاهتلاكات للشركة (i) خلال الفترة (t).

A_{it}: إجمالي أصول الشركة (i) في بداية الفترة (t).

a_0، b_0: ثابتان.

a_j، b_j: معاملات الانحدار.

e_{it}، u_{it}: الأخطاء العشوائية وتعبِّر عن ذلك الجزء من المستحقات الذي لا يمكن تفسيره من خلال متغيرات الدراسة، وإنما يرجع للعوامل الأخرى والأخطاء.

يتضح من المعادلتين (01) و(02) أن جميع المتغيرات تم قسمتها على إجمالي الأصول (Ait) في بداية الفترة، بسبب تباين أحجام الشركات، مما يتطلب الترجيح وتفادي التأثير السلبي لتشتت البيانات في النتائج. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة تم الحصول عليها بطريقة مباشرة من الميزانية (المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل)، باستثناء الاهتلاكات التي تم الحصول على البيانات المتعلقة بها من حساب النتيجة؛ أما المتغير التابع فتم تقديره بالاعتماد على نموذج Kothari et al., 2005) انطلاقا من البيانات الضرورية، والمحصل عليها من الميزانية وحساب النتيجة.

مصادر جمع البيانات

تم اللجوء إلى الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بلجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) للحصول على القائمات المالية، كما تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية للشركات لإكمال البيانات؛ وفيما يخص فترة الدراسة التي امتدت من 2005 إلى 2012، ولم تشتمل على السنوات من 2013 إلى 2015، فذلك يعود لتراجع عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الأخيرة، نظرا لخروج أغلب الشركات بسبب استحقاق سنداتها، مما يصعب عملية تقدير المستحقات المحاسبية.

الجدول رقم (1): الشركات المدروسة

الشركة	طبيعة الشركة	القطاع
الجوية الجزائرية	عمومية	النقل الجوي
الأوراسي	عمومية	الفندقة
ENTP	خاصة	المحروقات
صيدال	عمومية	صناعة الأدوية
سوناطراك	عمومية	المحروقات
سونلغاز	عمومية	الطاقة
SPA DAHLI	خاصة	تسيير العقارات
ETRHB	خاصة	الأشغال العمومية
ENAFOR	عمومية	المحروقات
سيفيتال	خاصة	الصناعة الغذائية
رويبة	خاصة	الصناعة الغذائية

قياس إدارة الأرباح

يعتمد قياس نتيجة الدورة على أساس "الاستحقاق المحاسبي"، الذي يسمح بتقسيم النتيجة إلى جزأين، جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملاءمة، ويصعب التأثير فيه، وجزء غير نقدي يعرف بالمستحقات، يتصف بالملاءمة وبمستوى أقل من الموثوقية، ويسهل التأثير فيه، لأنه ينشأ عند وجود تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية (بوسنة، 2012، 65). ورغم المزايا التي يقدمها أساس الاستحقاق المحاسبي في توفير أفضل تقدير لأداء الشركة، إلا أنه يتيح للمديرين قدرا كبيرا من المرونة للمفاضلة بين البدائل المحاسبية واستخدام التقديرات، لذا تعتبر إدارة الأرباح المشكلة الأساسية عند تطبيق هذا الأساس.

اعتمدت العديد من الدراسات على المستحقات المحاسبية لقياس ممارسة إدارة الأرباح، فزيادتها يعطي فرصة أكبر للإدارة من أجل التأثير في مستوى النتائج، لأنها تتضمن حالات تتطلب قدرا كبيرا من المفاضلة والتخصيص والاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية، لذا يصعب على مراجعي الحسابات فحصها بموضوعية قبل تحققها، مما يتطلب الإحاطة بمختلف دوافع المديرين للقيام بها حتى يمكن اكتشافها والتصدى لها بفاعلية (عيسي، 2008، 14). وقد أكدت العديد من الدراسات على أن المديرين يعملون على زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بالعديد من البنود بغرض إدارة الأرباح، لذا تم الاعتماد على "المستحقات الكلية" (Total Accruals) في البداية كأحد المقاييس لإدارة الأرباح، والتي تمثل الفرق بين الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويمكن حسابها وفقا لطريقة (Jeanjean, 2002) من خلال المعادلة (07).

$$NOPAT = FCF + TAC \quad (03)$$

كما أن:

$$NOPAT = SFC + (CR - DAI) \quad (04)$$

$$(04) <==> NOPAT = SFC - \Delta WCN + (\Delta WCN + CR - DAI) \quad (05)$$

$$(05) <==> NOPAT = FCF + (\Delta WCN + CR - DAI) \quad (06)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (03) و(06) نجد:

$$TAC = \Delta WCN + CR - DAI \quad (07)$$

حيث:

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة خلال الفترة.

FCF: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.

TAC: المستحقات المحاسبية الكلية خلال الفترة.

SFC: القدرة على التمويل الذاتي خلال الفترة، وتعبر عن الموارد الذاتية المتاحة لتمويل احتياجات الشركة، ويمكن حسابها كالآتي:

القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة + الاهتلاكات + المؤونات ± أرباح (أو خسائر) التنازل عن الأصول غير الجارية

CR: النواتج غير النقدية خلال الفترة.

DAI: الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة خلال الفترة، وفيما يخص خسائر القيمة فهي الانخفاض في قيم الأصول خلال الدورة، ويتم تحديدها من خلال اختبار تدني القيمة (Impairment test).

ΔWCN: التغير في احتياجات رأسمال العامل بين بداية الفترة ونهايتها.

بعد الحصول على مختلف البيانات الضرورية، تم حساب المستحقات الكلية، انطلاقا من المعادلة (07)، والجدول (02) يوضح مختلف البيانات المستخدمة وكذا النتائج المحصل عليها.

الجدول رقم (2): إجمالي المستحقات الكلية للشركات خلال سنوات الدراسة

السنوات	تغير المخزون	تغير حسابات المدينين	تغير الديون قصيرة الأجل	النواتج غير النقدية	مخصصات الدورة	تغير احتياجات رأس المال العامل	المستحقات الكلية (TAC)
2005	8044746	348594863	173977318	102190663	239940956	182662291	44911998
2006	21426437	241823208	140485314	123304095	145296585	122764331	100771841
2007	43669321	164376913	227946979	208932366	290158175	-19900745	-101126554
2008	91293913	5601300112	5872513730	295053489	362388610	-179919705	-247254826
2009	84630596	-5271077201	-5240831008	317504514	409604483	54384403	-37715567
2010	30 503 118	4616803	423731873	361659264	362498244	-300612040	20 451 -301
2011	43745197	83715341	225462573	541993501	414471151	-98002035	29520315
2012	15584704	31168305	26360794	1093352	81171030	20392215	-59685463

على الرغم من أهمية المستحقات الكلية بوصفه مؤشرًا لإدارة الأرباح، إلا أن الدراسات تقسمها إلى مستحقات غير اختيارية ومستحقات اختيارية؛ وبالنسبة إلى المستحقات غير الاختيارية، فتعد عادية نظرا لظروف الشركة وخصائص الصناعة، كما أنها تنشأ نتيجة المعاملات التي تقوم بها الشركة. أما بالنسبة إلى المستحقات الاختيارية، فينصب عليها الاهتمام في مجال إدارة الأرباح، لأنها تعد أكثر دقة لقياسها، فحسب العديد من الدراسات فإن المستحقات المحاسبية يتم تسعيرها من قبل السوق، لكن معامل المستحقات الاختيارية أقل من معامل المستحقات غير الاختيارية، مما يعني أن السوق ينظر إلى المستحقات الاختيارية باعتبارها عنصرا أقل موثوقية، لأنها أكثر عرضة للتلاعب (أبو عجيلة وحمدان، 2010، 12).

وتنشأ المستحقات الاختيارية نتيجة المفاضلة التي يقوم بها المديرون بين السياسات المحاسبية، والتقديرات والأحكام الشخصية التي يصدرونها عند تطبيقها، وكذا عمليات التخصيص الضرورية لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية، على غرار أساس الاستحقاق، مبدأ الدورية واستقلال الدورات المحاسبية، مبدأ التحفظ، ومبدأ المقابلة، وكل ذلك بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح المحاسبية.

بهدف قياس إدارة الأرباح، تم تقدير المستحقات الاختيارية استنادا إلى نموذج (Kothari et al., 2005)، الذي يعتبر من أهم النماذج المعتمدة على المستحقات المحاسبية وأشملها، فحسب (Kothari et al., 2005) فإن استخدام نموذج (Jones, 1991) أو نموذج (Dechow et al., 1995) قد يؤدي إلى سوء تقدير إلى المستحقات الاختيارية، عندما يتم تطبيقهما على عينة غير عشوائية، كما أنهما لا يأخذان بعين الاعتبار الأداء السابق للشركة، لذا تم تعديل النموذجين السابقين بالأداء، من خلال إدخال متغير العائد على الأصول. ومن أجل تقدير المستحقات الاختيارية، تم الاعتماد على الخطوات الآتية انطلاقا من المستحقات الكلية:

- تقدير معالم نموذج (Kothari et al., 2005): والتي يتم على أساسها تقدير المستحقات غير الاختيارية، ويعطى نموذج (Kothari et al., 2005) وفق المعادلة الآتية:

$$TAC_{it}/A_{it-1} = \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} + e_{it} \quad (08)$$

حيث:

TAC_{it}: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

A_{it}: إجمالي أصول الشركة (i) في بداية الفترة (t).

ΔREV_{it}: التغير في مبيعات الشركة (i) بين بداية الفترة (t) ونهايتها.

ΔREC_{it}: التغير في زبائن الشركة (i) بين بداية الفترة (t) ونهايتها.

PPE_{it}: العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) عند نهاية الفترة (t).

ROA_{it}: معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة (t).

e_{it}: الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات الانحدار.

لتقدير معالم النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$)، تم تصميم معادلات للانحدار الخطي المتعدد لشركات العينة كل سنة على حدا انطلاقا من المعادلة (08)، باستثناء سنوات 2010، 2011 و2012 أين تم تصميم معادلة انحدار واحدة خلال السنوات الثلاث لقلة عدد المشاهدات، ويوضح الجدول (03) النتائج المحصل عليها.

الجدول رقم (3): معالم نموذج (Kothari et al., 2005) المقدرة خلال سنوات الدراسة

السنوات	α_1	α_2	α_3	α_4
2005	171180.343	0.144	-0.083	-0.100
2006	128902.653	0.204	-0.362	0.770
2007	261468.430	0.130	-0.055	-0.200
2008	137674.003	0.171	-0.300	0.950
2009	353799.062	-1.244	0.149	0.422
2010، 2011 و2012	209786.111	0.026	-0.123	-0.459

- تقدير المستحقات غير الاختيارية: وذلك لكل شركة على حدا خلال سنوات الدراسة، انطلاقا من المعادلة (09) الموضحة في الأسفل، وبالاعتماد على معالم النموذج (α_1, α_2, α_3, α_4) المقدرة.

$$NDAC_{it}/A_{it-1} = \alpha_1 (1/A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/A_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it} \quad (09)$$

حيث:

$NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

- حساب المستحقات الاختيارية: والتي تعتبر مقياسا لإدارة الأرباح، وتحسب بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، كما يتضح من المعادلة (10).

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it} \quad (10)$$

حيث:

DAC_{it}: المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

يوضح الجدول (04) النتائج المحصل عليها بعد تقدير المستحقات المحاسبية، حيث يتبين من الجدول أن القيمة المطلقة إلى المستحقات الاختيارية أكبر من القيمة المطلقة إلى المستحقات غير الاختيارية خلال أغلب سنوات الدراسة باستثناء سنوات: 2007، 2010 و2012، مما يمكن اعتباره مؤشرا على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية؛ كما أن المستحقات الاختيارية كانت موجبة خلال أغلب سنوات الدراسة، باستثناء عامي 2008 و2009 أين كانت سالبة، أما بالنسبة إلى المستحقات غير الاختيارية فإن العكس صحيح، ويمكن أن تكون هذه النتائج إشارة إلى أن إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية تتم في الغالب في الاتجاه الموجب (بالزيادة).

الجدول رقم (4): إجمالي المستحقات المحاسبية الاختيارية وغير الاختيارية للشركات خلال سنوات الدراسة

السنوات	المستحقات المحاسبية الكلية (TAC)	المستحقات المحاسبية غير الاختيارية (NDAC)	المستحقات المحاسبية الاختيارية (DAC)
2005	44911998	-32828642.22	77740640.22
2006	100771841	-37759521.69	138531362.69
2007	-101126554	-190473941.51	89347387.51
2008	-247254826	25350981.45	-272605807.95
2009	-37715567	2810253900.77	-2847969467.77
2010	20 451 -301	-422704516.59	121253496.59
2011	29520315	-433490346.32	463010661.32
2012	-59685463	-132196618.61	72511155.61

بعد الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة وقياس إدارة الأرباح، يمكن عرض بعض المقاييس الوصفية للبيانات في الجدول (05)؛ حيث يتضح أن عدد المشاهدات بلغ 66 بعد استبعاد أربع مشاهدات لكونها متطرفة، وتتميز البيانات بعدم وجود أي قيم مفقودة؛ وأهم ما يمكن ملاحظته هو وجود تقارب بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالنسبة إلى جميع المتغيرات، مما يعني أن البيانات تتوزع حول متوسطها على كامل المدى، هناك أيضا تقارب بين مقاييس النزعة المركزية إلى المستحقات الكلية والاختيارية باستثناء المدى وأقصى قيمة؛ كما يلاحظ أن القيم الدنيا للمتغيرات قريبة جدا من الصفر، أما المتوسطات الحسابية فتميل أكثر باتجاه الصفر، مما يعني أن توزيع البيانات بالنسبة إلى جميع المتغيرات سوف يكون مائلا أو ملتويا نوعا ما نحو اليسار.

الجدول رقم (5): الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

		$\lvert TAC_{it} \rvert / A_{it}$	$\lvert DAC_{it} \rvert / A_{it}$	$Stock_{it} / A_{it}$	Cre_{it} / A_{it}	STD_{it} / A_{it}	AMO_{it} / A_{it}
N	Valid	66	66	66	66	66	66
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		0,08763	0.08308	0.11267	0.23604	0.27861	0.07603
Std. Deviation		0.09262	0.07195	0.10865	0.22015	0.21175	0.06475
Range		0.50725	0.26548	0.41302	1.4744	1.5703	0.33988
Minimum		0.00072	0.00251	0.00000	0.03096	0.01250	0.00047
Maximum		0.50797	0.26800	0.41302	1.50539	1.58283	0.34035

معالجة القيم المتطرفة ضمن البيانات

بغرض معالجة مشكلة القيم المتطرفة والشاذة، تم الاعتماد على أسلوب تحليل البواقي المعيارية، المتاح في البرنامج الإحصائي (SPSS) تحت اسم (Casewise Diagnostics)، والذي يحدد الحالات التي لديها بواقٍ معيارية تزيد عن ثلاث مرات المدى الربيعي في الاتجاهين الموجب والسالب (See: Field, 2005, 180)، حيث تم التخلي عن جميع المشاهدات التي لها بواقٍ معيارية تقع خارج المجال [3 ,-3]، وذلك على ثلاث مراحل كما يتضح من الجدول (6)، وقد نتج عن هذا الأسلوب التخلي عن أربع مشاهدات لتبقى 66 مشاهدة.

جدول رقم (6): المشاهدات التي تم التخلي عنها بعد تحليل البواقي المعيارية لبيانات الدراسة

Casewise Diagnostics[a]

	Case Number	Std. Residual	Em	Predicted Value	Residual
المرحلة الأولى	37	4.733	0.50797	0.1317791	0.37619088
	53	3.297	0.30259	0.0405081	0.26208188
المرحلة الثانية	49	3.071	0.28154	0.1116229	0.16991706
المرحلة الثالثة	19	3.055	0.22450	0.0691740	0.15532596

a. Dependent Variable: (01) | TAC_{it} | $/A_{it}$, (02) | DAC_{it} | $/A_{it}$

دراسة شروط المربعات الصغرى العادية للمعادلتين

من أجل فحص اعتدالية الإلى توزيع الاحتمالي للبواقي، تم الاعتماد على اختبار (Shapiro-Wilk)، واختبار (Kolmogorov-Smirnov)، الموضحة نتائجهما في الجدول (07)، والتي تشير إلى أن مستوى المعنوية إلى كلا الاختبارين بالنسبة إلى كلا المعادلتين كان أكبر من مستوى 5%، لذا يمكن القول إنّ كلا من البواقي الناتجة عن تقدير المعادلة (01) والبواقي الناتجة عن تقدير المعادلة (02) تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (7): نتائج اختبار مدى طبيعية الإلى توزيع الاحتمالي للبواقي

Tests of Normality

		Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
		Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Standardized Residual	Equation (01)	0.088	66	0.200	0.978	66	0.296
	Equation (02)	0.107	66	0.056	0.967	70	0.060

فيما يخص الاستقلال الذاتي للبواقي، وبعد تطبيق الاختبار الإحصائي (Durbin-Watson) على البواقي الناتجة عن تقدير المعادلتين (01) و(02)، اتضح أن قيمة (Durbin-Watson) المحسوبة بالنسبة إلى بواقي المعادلة (01) بلغت 2،067 [الجدول (11)]، وهي محصورة بين القيمة 2 والقيمة (2.23 = 4 - d_{sup})، وهو ما يدل على وجود استقلال ذاتي لبواقي المعادلة (01)؛ أما قيمة (Durbin-Watson) المحسوبة بالنسبة لبواقي المعادلة (02) فبلغت 1.751 [الجدول (11)]، وهي محصورة بين القيمة 2 والقيمة (1.73 = d_{sup})، وبالتالي هناك استقلال ذاتي لبواقي المعادلة (02). وبالنسبة إلى القيمة d_{sup} فتعبر عن القيمة الحرجة القصوى المحصل عليها من جدول (Durbin-Watson) عند عدد مشاهدات 66، وعدد متغيرات 4، وعند مستوى معنوية 5%.

أما فيما يخص شرط تجانس البواقي (ثبات التباين)، فقد تم الاعتماد على الاختبار الإحصائي (Goldfield-Quandt)، من خلال تقسيم البيانات إلى سلسلتين إحصائيتين، بعد ترتيبها تصاعديا وفق أحد المتغيرات، واستبعاد 20% من المشاهدات في المنتصف؛ وانطلاقا من الجدول (08) الذي يوضح تحليل التباين للسلسلة الإحصائية الأولى بعد استبعاد 28 مشاهدة الأخيرة، وتحليل التباين للسلسلة الإحصائية الثانية بعد استبعاد 28 مشاهدة الأولى، يمكن حساب قيمة F لكل معادلة كالآتي:

F = مجموع مربعات أخطاء السلسلة الأولى ÷ مجموع مربعات أخطاء السلسلة الثانية

المعادلة (01): F = 0،049 ÷ 0،217 = 0،22

المعادلة (02): F = 0،102 ÷ 0،115 = 0،89

الجدول رقم (8): تحليل التباين بعد استبعاد خُمس المشاهدات في المنتصف

وتقسيم البيانات إلى سلسلتين إحصائيتين

ANOVA[b]

	Equation		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
السلسلة الأولى بعد استبعاد خُمس المشاهدات في المنتصف، واستبعاد 27 مشاهدة الأخيرة	Equation (01)	Regression	0.159	4	0.040	4.219	0.010[a]
		Residual	0.217	23	0.009		
	Equation (02)	Regression	0.053	4	0.013	2.650	0.059[a]
		Residual	0.115	23	0.005		
السلسلة الثانية بعد استبعاد خُمس المشاهدات في المنتصف، واستبعاد ٢٧ مشاهدة الأولى	Equation (01)	Regression	0.023	4	0.006	2.790	0.049[a]
		Residual	0.049	23	0.002		
	Equation (02)	Regression	0.002	4	0.001	0.140	0.965[a]
		Residual	0.102	23	0.004		

a. Predictors: (Constant), AMO_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$, Cre_{it}/A_{it}, STD_{it}/A_{it}

b. Dependent Variable: (01) | TAC_{it} | $/A_{it}$, (02) | DAC_{it} | $/A_{it}$

بعد تحديد قيمة F المحسوبة لكل معادلة، نلاحظ أنها أقل من قيمة ($F_{(28 ; 28 ; \%5)}$ = 1,88) الجدولية المحصل عليها من توزيع (Fisher-Snedecor)، لذا يمكن الحكم بتجانس بواقي كلا المعادلتين.

في الأخير، وفيما يخص الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وبالعودة إلى الجدولين (12) و(13) اللذان يوضحان معاملات انحدار كل معادلة، نجد أن معاملات تضخم التباين (VIF) المتعلقة بجميع المتغيرات المفسرة كانت أقل من خمسة، مما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة بالنسبة إلى كلا المعادلتين.

الارتباط بين متغيرات الدراسة

من الجدول (09) الذي يلخص معاملات الارتباط (Pearson) بين كل متغير تابع والمتغيرات المفسرة، يتضح أن جميع علاقات الارتباط غير معنوية، حيث كانت مستويات المعنوية أكبر من مستوى 5% بالنسبة إلى جميع العلاقات، باستثناء علاقة الارتباط القوية والمعنوية عند مستوى 1% بين الاهتلاكات والمستحقات الكلية والتي بلغت 0.664، وعلاقة الارتباط المتوسطة والمعنوية عند مستوى 1% أيضا بين الاهتلاكات والمستحقات الاختيارية والتي بلغت 0.364.

الجدول رقم (9): معاملات الارتباط الكلي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Correlations

		$Stock_{it}/A_{it}$	Cre_{it}/A_{it}	STD_{it}/A_{it}	AMO_{it}/A_{it}
$\lvert TAC_{it} \rvert /A_{it}$	Pearson Correlation	0.003	0.023	-0.106	0.664**
	Sig. (2-tailed)	0.981	0.853	0.398	0.000
$\lvert DAC_{it} \rvert /A_{it}$	Pearson Correlation	-0.066	-0.061	-0.174	0.364**
	Sig. (2-tailed)	0.597	0.625	0.162	0.003

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

النتائج ومناقشتها

من الجدول (10)، يتضح أن المعادلتين (01) و(02) معنويتين عند مستوى 1%، مما يدل على أن واحدًا على الأقل من معاملات الانحدار في كل معادلة معنوي ويختلف عن الصفر، كما أن معامل التحديد لكل معادلة يختلف عن الصفر بشكل جوهري، وعليه يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات المحاسبية وأحد بنود دورة التشغيل على الأقل، كما أن هذه البنود مجتمعة تفسر جزءًا من التغيرات التي مست المستحقات المحاسبية خلال فترة الدراسة، وعلى هذا الأساس يمكن الحكم بصلاحية نموذج الدراسة إلى اختبار الفرضيات.

الجدول رقم (10): تحليل التباين للمعادلتين (01) و(02)

ANOVA[b]

	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Equation (01)	Regression	0.164	4	0.041	18.548	0.000[a]
	Residual	0.135	61	0.002		
	Total	0.299	65			
Equation (02)	Regression	0.071	4	0.018	4.073	0.005[a]
	Residual	0.266	61	0.004		
	Total	0.336	65			

a. Predictors: (Constant), AMO_{it}/A_{it}, STD_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$, Cre_{it}/A_{it}

b. Dependent Variables: (01) | TAC_{it} | $/A_{it}$, (02) | DAC_{it} | $/A_{it}$

إلى جانب ذلك، وكما يتضح من الجدول (11) الذي يلخص نموذج الدراسة، نلاحظ أن معامل التحديد للمعادلة (01) بلغ 51.9%. وهو ما يعني أن بنود دورة التشغيل مجتمعة تفسر ما مقداره 51.9% من التغيرات التي مست المستحقات الكلية للشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة، أما معامل التحديد للمعادلة (02) فقد بلغ 15.9%، أي أن بنود دورة التشغيل مجتمعة تفسر ما مقداره 15.9% من التغيرات التي مست المستحقات الاختيارية للشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة؛ وقد كان معامل التحديد للمعادلة (01) متوسطا وأكبر بكثير من معامل التحديد للمعادلة (02) الذي كان ضعيفا، وعليه فإن قدرة بنود دورة التشغيل على تفسير المستحقات الكلية تفوق بكثير قدرتها على تفسير المستحقات الاختيارية. ومن هذه النتائج يمكن القول بأن واحدًا من بنود دورة التشغيل المدروسة على الأقل يؤثر في المستحقات المحاسبية ويفسر التغيرات التي تحدث فيها، وبالتالي يعتبر من البنود التي يعتمد عليها مديرو الشركات الجزائرية بغرض إدارة الأرباح.

الجدول رقم (11): ملخص المعادلتين (01) و(02)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
(Equation (01	0.741[a]	0.549	0.519	0.04699719	2.067
Equation (02)	0.459[a]	0.211	0.159	0.06597695	1.751

a. Predictors: (Constant), AMO_{it}/A_{it}, STD_{it}/A_{it}, $Stock_{it}/A_{it}$, Cre_{it}/A_{it}

b. Dependent Variable: (01) | TAC_{it} | $/A_{it}$, (02) | DAC_{it} | $/A_{it}$

يلخص الجدول (12) النتائج المتعلقة بمعاملات انحدار المعادلة (01)، حيث يتضح أن جميع معاملات الانحدار المتعلقة ببنود دورة التشغيل كانت معنوية عند مستوى 1%. باستثناء معامل الانحدار المتعلق بالمخزونات الذي لم يكن معنويا، وهو ما يعني عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الكلية، ووجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين باقي بنود دورة التشغيل والمستحقات الكلية خلال فترة الدراسة. وقد كانت العلاقتان بين الحقوق والاهتلاكات من جهة، والمستحقات الكلية من جهة أخرى طرديتين، حيث بلغ معامل الانحدار المتعلق بالحقوق 0.136، ما يعني أن أي تغير في الحقوق بدينار واحد ينتج عنه تغير في المستحقات الكلية بمقدار 0.136 دينار في نفس الاتجاه؛ وبلغ معامل الانحدار المتعلق بالاهتلاكات 0.718، وبالتالي فإن أي تغير في الاهتلاكات بدينار واحد يؤدي إلى تغير في المستحقات الكلية بقيمة 0.781 دينار في الاتجاه نفسه؛ أما العلاقة بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الكلية فكانت عكسية، فأي تغير في الديون قصيرة الأجل بدينار واحد ينتج عنه تغير في المستحقات الكلية بمقدار 0.133 في الاتجاه المعاكس.

بالنسبة إلى الثابت فقد كان موجبا ومعنويا عند مستوى 5%، ويعبر عن قيمة المستحقات الكلية عندما تكون جميع البنود التشغيلية معدومة، غير أن قيمته كانت ضعيفة جدا لم تتجاوز 0،029، مما يدل على أن البنود التشغيلية تشكل جزءًا مهما من المستحقات الكلية. في الأخير ومن خلال المقارنة بين القيم المطلقة لمعاملات الانحدار يتضح أن معامل الانحدار المتعلق بالاهتلاكات كان الأكبر، مع وجود تقارب بين معاملي الانحدار المتعلقين بالحقوق والديون قصيرة الأجل، وعليه يمكن القول إن العلاقة بين الاهتلاكات والمستحقات الكلية كانت الأقوى، لذا فإن الاهتلاكات هي الأكثر تأثيرا في المستحقات الكلية، والأكثر قدرة على تفسير التغيرات التي تحدث فيها مقارنة بباقي بنود دورة التشغيل، مما يوحي بأنها الأكثر استخداما من طرف مديري الشركات الجزائرية بغرض إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، أما المخزونات فليس لها أي تأثير في المستحقات الكلية، وكان هناك تقارب بين الحقوق والديون قصيرة الأجل فيما يخص تأثيرهما في المستحقات الكلية.

يمكن إرجاع عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الكلية إلى عدم وجود أي تأثير للمخزونات في المستحقات الكلية، وبالتالي لم ينتج عنها أي مستحقات محاسبية سواء كانت اختيارية أو غير اختيارية، لذا من المستبعد أن تكون من البنود المستخدمة في إدارة الأرباح من طرف مديري الشركات الجزائرية. أما العلاقات المعنوية المسجلة بين الحقوق والديون قصيرة الأجل والاهتلاكات من جهة، والمستحقات الكلية من جهة أخرى، فيمكن إرجاعها إلى وجود تأثير للبنود التشغيلية على المستحقات الكلية، وبالتالي إما أن تكون هذه البنود مصدرا إلى المستحقات غير الاختيارية فقط، مما يعني أنها لم تستخدم في إدارة الأرباح من طرف مديري الشركات الجزائرية، أو أنها مصدر إلى المستحقات الاختيارية فقط أو مصدر للاثنين معا، مما يعني أنها من البنود المستخدمة من طرف مديري الشركات الجزائرية في إدارة الأرباح.

الجدول رقم (12): معاملات انحدار المعادلة (01)

Coefficients[a]

Equation (01)	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	0.029	0.012		2.347	0.022		
$Stock_{it}/A_{it}$	-0.096	0.058	-0.153	-1.654	0.103	0.860	1.163
Cre_{it}/A_{it}	0.136	0.046	0.441	2.951	0.004	0.331	3.024
STD_{it}/A_{it}	-0.133	0.048	-0.414	-2.753	0.008	0.327	3.059
AMO_{it}/A_{it}	0.781	0.095	0.746	8.225	0.000	0.899	1.112

a. Dependent Variable: $|TAC_{it}|/A_{it}$

من الجدول (13) الذي يلخص معاملات انحدار المعادلة (02)، يتضح أن معاملات الانحدار المتعلقة بجميع بنود دورة التشغيل كانت غير معنوية، باستثناء معامل الانحدار المتعلق بالاهتلاكات الذي كان معنويا عند مستوى 1%، وعلى هذا الأساس يمكن القول بعدم وجود أي علاقة ذات دلالة بين المخزونات والحقوق والديون قصيرة الأجل من جهة، والمستحقات الاختيارية من جهة أخرى، أي أن بنود دورة التشغيل السابقة لم تؤثر في المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة؛ وبعكس ذلك هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاهتلاكات والمستحقات الاختيارية، مما يعني وجود تأثير للاهتلاكات في المستحقات الاختيارية، وبما أن معامل الانحدار المتعلق بالاهتلاكات كان موجبا وبلغ 0.472، فإن أي تغير في الاهتلاكات بدينار واحد ينتج عنه تغير في المستحقات الاختيارية بمقدار 0.472 دينار في الاتجاه نفسه.

وتؤكد نتائج المعادلة (02) الاستنتاجات المتعلقة بالمعادلة (01)، حيث لم يتم تسجيل أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات الاختيارية، وبهذا فإن المخزونات لم تستخدم من طرف مديري الشركات الجزائرية في إدارة الأرباح؛ كما لم تسجل أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والديون قصيرة الأجل من جهة، والمستحقات الاختيارية من جهة أخرى، بالرغم من العلاقات الدالة إحصائيا التي تربطهما بالمستحقات الكلية، لذا يمكن القول إن الحقوق والديون قصيرة الأجل تعتبر مصدرا إلى المستحقات غير الاختيارية، لكنها لا تعتبر مصدرا إلى المستحقات الاختيارية، وبالتالي فإن مديري الشركات الجزائرية لم يستخدموا الحقوق والديون قصيرة الأجل في إدارة الأرباح، أما بالنسبة إلى الاهتلاكات فتعتبر مصدرا إلى المستحقات الاختيارية، مما يدل على استخدامها من طرف مديري الشركات الجزائرية في إدارة الأرباح.

الجدول رقم (13): معاملات انحدار المعادلة (02)

Coefficients[a]

Equation (02)	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	0.070	0.017		4.026	0.000		
$Stock_{it}/ A_{it}$	-0.090	0.081	-0.137	-1.114	0.270	0.860	1.163
Cre_{it}/ A_{it}	0.092	0.065	0.283	1.430	0.158	0.331	3.024
STD_{it}/ A_{it}	-0.125	0.068	-0.368	-1.852	0.069	0.327	3.059
AMO_{it}/ A_{it}	0.472	0.133	0.425	3.543	0.001	0.899	1.112

a. Dependent Variable: $| DAC_{it} | /A_{it}$

من خلال المقارنة بين النتائج الملخصة في الجدول (12)، وتلك الملخصة في الجدول (13)، نلاحظ أن الاهتلاكات تؤثر في المستحقات الكلية أكبر من تأثيرها في المستحقات الاختيارية؛ أما الحقوق والديون قصيرة الأجل فرغم أنهما يؤثران في المستحقات الكلية، إلا أنها لا يؤثران في المستحقات الاختيارية، مما يعني أن تأثيرها في المستحقات الكلية كان نتيجة تأثيرها في المستحقات غير الاختيارية؛ في حين لا تؤثر المخزونات في المستحقات الكلية ولا في المستحقات الاختيارية، مما يعني أنها لا تؤثر أيضا في المستحقات غير الاختيارية؛ وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن اختبار فرضيات الدراسات كالآتي:

- الفرضية الأولى: بما أن معامل الانحدار المتعلق بالمخزونات كان غير معنوي في المعادلتين (01) و(02)، فإنه لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخزونات والمستحقات المحاسبية، لذا فإن المخزونات تعتبر من البنود التي لا يتم الاعتماد عليها من طرف مديري الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، وعليه يمكن الحكم بعدم صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: فيما يخص بنود الحقوق، كان معامل الانحدار المتعلق بها موجبا ومعنويا عند مستوى 1% في المعادلة (01)، غير أنه لم يكن معنويا في المعادلة (02)، ما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات الكلية، وعدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق والمستحقات الاختيارية، مما يعني عدم اعتماد مديري الشركات الجزائرية على الحقوق بغرض إدارة الأرباح، وبناء على ما سبق يتضح عدم صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: كان معامل الانحدار المتعلق بالديون قصيرة الأجل سالبا ومعنويا عند مستوى 1% في المعادلة (01)، غير أنه لم يكن معنويا في المعادلة (02)، مما يعني عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الاختيارية، رغم وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الديون قصيرة الأجل والمستحقات الكلية، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن مديري الشركات الجزائرية لا يعتمدون على الديون قصيرة الأجل بغرض إدارة الأرباح، مما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

- الفرضية الرابعة: كان معامل الانحدار المتعلق بالاهتلاكات موجبا ومعنويا عند مستوى 1%، في المعادلتين (01) و(02)، وهو ما يثبت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاهتلاكات والمستحقات المحاسبية (الكلية والاختيارية)، وبالتالي فإن الاهتلاكات تعتبر من البنود المستخدمة في إدارة الأرباح من طرف مديري الشركات الجزائرية، لذا يمكن القول إن الفرضية الرابعة صادقة.

تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه (Dhaliwal et al., 1982)، عندما أكدوا على أهمية الاهتلاكات في إدارة الأرباح، كما تؤكد أعمال (Holthausen, 1981)، الذي اهتم بالتغير من أسلوب الاهتلاك المتناقص إلى أسلوب الاهتلاك الثابت كتقنية لإدارة الأرباح، وأعمال (Zmijewski and Hagerman، 1981) التي أكدت على أن مديري الشركات كبيرة الحجم يستخدمون الاهتلاك كوسيلة لإدارة الأرباح، بالتحول من طريقة اهتلاك لأخرى، بغرض التأثير في مستوى النتائج بما يخدم مصالحهم. كما تتفق مع استنتاجات (Bonnet, 1995)، الذي حدد من خلال أعماله أربع تقنيات لإدارة الأرباح، وأهمها تلك التي ترتكز على التحكم في النتيجة الجارية والنتيجة الصافية بالاعتماد على مخصصات الاهتلاكات والمؤونات؛ ودراسة (حمد والنجيب، 2015) التي أشارت إلى أن مديري الشركات يستخدمون طريقة القسط المتناقص لاهتلاك الأصول غير الجارية من أجل إدارة الأرباح. وتختلف مع نتائج (Daoud, 2011)، الذي توصل إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة الاهتلاك وإدارة الأرباح. أما فيما يخص دراسة (كيموش، 2014) التي أجريت في البيئة الجزائرية، فإن نتائج هذه الدراسة تتفق معها فيما يتعلق بالاهتلاكات، التي كانت الأكثر استخداما في إدارة الأرباح من طرف مديري الشركات الجزائرية، غير أنها تختلف معها فيما يتعلق بباقي البنود.

سمحت هذه الدراسة بتأكيد أهمية الاهتلاكات في إدارة الأرباح، ويمكن تفسير ذلك بالهامش الكبير المتاح للمديرين لإصدار التقديرات والأحكام الشخصية، عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بها، حيث يتيح التشريع المحاسبي الجزائري المفاضلة بين عدة طرق للاهتلاك (اهتلاك ثابت، متزايد، متناقص، حسب وحدات الإنتاج)، كما أن للإدارة هامشًا كبيرًا من الحرية عند تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الجارية، والتي تستخدم إلى توزيع تكلفتها على مختلف الدورات المحاسبية المستفيدة من خدماتها، وبما أن أقساط الاهتلاك من أهم المصاريف الثابتة ضمن حساب النتيجة، فهي أداة هامة للتحكم في مستوى النتائج المحاسبية.

الخلاصة والاستنتاجات

تعد هذه الدراسة محاولة لفحص مدى إدارة الأرباح من طرف الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بالاعتماد على البنود التشغيلية ممثلة في: المخزونات، الحقوق، الديون قصيرة الأجل، والاهتلاكات؛ وذلك من خلال اختبار العلاقة الإحصائية بين هذه البنود باعتبارها متغيرات مستقلة، وإدارة الأرباح باعتبارها المتغير التابع؛ وقد شملت الدراسة جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة الجزائر، خلال الفترة بين 2005 و2012، بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد، حيث بلغ عدد الشركات 11 شركة، وبلغ عدد المشاهدات 70 مشاهدة خلال فترة الدراسة؛ ومن أجل قياس إدارة الأرباح تم الاعتماد على المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية، هذه الأخيرة تم تقديرها بالاعتماد على نموذج (Kothari et al., 2005).

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقتين طرديتين بين المستحقات الكلية من جهة، والاهتلاكات والحقوق من جهة أخرى، وعلاقة عكسية بين المستحقات الكلية والديون قصيرة الأجل، في حين لم تسجل أي علاقة بين المستحقات الكلية والمخزونات؛ وإلى جانب ذلك لم تسجل أي علاقة بين بنود دورة التشغيل والمستحقات الاختيارية، باستثناء العلاقة الطردية المسجلة بين الاهتلاكات والمستحقات الاختيارية. ووفقا لهذه النتائج يمكن القول إن مديري الشركات الجزائرية يعتمدون على الاهتلاكات كأداة للتحكم في المستحقات المحاسبية بغرض إدارة الأرباح، وذلك بخلاف الحقوق والديون وقصيرة الأجل والمخزونات التي لم تستخدم لذلك الغرض.

تتطلب هذه النتائج من السلطات الجزائرية إعادة النظر في السياسات المحاسبية المتعلقة بالاهتلاكات وكيفية تطبيقها، من أجل تخفيض المرونة المتاحة للمفاضلة بين عدة بدائل، وتخفيض هوامش التقدير التي يتمتع بها المديرون، وخصوصا بعد الإصلاحات التي مست الممارسة المحاسبية في الجزائر، والتي نتج عنها تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق «النظام المحاسبي المالي» بدء من 01 يناير 2010، والذي تم استنباطه من معايير المحاسبة الدولية، لذا فإن أغلب تعليماته تعكس المرونة التي تتسم بها هذه المعايير. وإلى جانب ذلك، تتطلب هذه النتائج من مراجعي الحسابات التركيز أكثر على الاهتلاكات عند فحص القائمات المالية، للحد من السلوك الانتهازي للمديرين، وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، وحماية مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة. أما بالنسبة إلى المحللين الماليين، فإن الأمر يتطلب منهم أخذ سلوكيات المديرين تجاه إدارة الأرباح بعين الاعتبار عند تحليل أداء الشركات، وتدعيم ذلك بتحليل للتدفقات النقدية للحكم بشكل سليم على واقع الشركة، لأن التدفقات النقدية يصعب التحكم فيها بالاعتماد على قرارات محاسبية بعكس المستحقات المحاسبية.

على الرغم من أهمية هذه الدراسة، إلا أنها لا تعتبر إجابة قاطعة للموضوع المطروح، مما يترك المجال مفتوحا لدراسات أخرى من أجل الخوض فيه بالاعتماد على مناهج ونماذج مختلفة، فنتائج هذه الدراسة يترتب عنها مجموعة من التساؤلات الأخرى، حول دوافع مديري الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح، وخصائص الشركات الممارسة لها، وكذا أهمية مهنة مراجعة الحسابات في الحد منها.

المراجـع

المراجع العربية

أبو عجيلة، عماد محمد علي وحمدان، علام محمد موسى (2010). أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، 17 (02)، 319-277.

الأشقر، هاني (2010). إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

البارودي، شريف محمد (2002). تحليل لأساليب التأثير في النتائج والمراكز وأثرها في جودة المعلومات بالقائمات المالية مع دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، 06 (01)، 123-72.

بوسنة، حمزة (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 01، الجزائر.

دادن، عبد الوهاب وبوسنة، حمزة (2014). معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) وإدارة الأرباح: إطار نظري، الملتقى الوطني الأول للمحاسبة: النظام المحاسبي المالي - ضرورة، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، الجزائر.

حماد، طارق عبد العال (2005). حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية.

حمد، محمد معتصم إبراهيم والنجيب، إسماعيل محمد (2015). بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية (بالتطبيق على المنطقة الصناعية الخرطوم بحري)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 16 (01)، 155-137.

حمدان، علام محمد موسى وأبو عجيلة، عماد محمد (2012). جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، 15، 184-158.

الداعور، جبر إبراهيم، وعابد محمد نواف (2009). أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 17 (01)، 845-809.

السرطاوي، عبد المطلب وحمدان، علام ومشتهى، صبري وأبو عجيلة، عماد (2013). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح «دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 27 (04)، 846-819.

عسيري، عبد الله بن علي (2002). ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، 12 (01)، 350-313.

عيسي، سمير كامل محمد (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 45 (02)، 47-01.

الغثامي، فواز سفير والخيال، توفيق عبد المحسن (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 47 (01)، 309-240.

القري، ميسون بنت محمد بن علي (2010). دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية «دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

كانة، محمد موري (2014). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

كيموش، بلال (2014). دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2009-2005)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 14، 54-41.

اللوزي، خالد محمد (2013)، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

يوسف، حنان محمد إسماعيل (2014). دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك الإدارة الانتهازي في إدارة الأرباح من خلال الاعتراف بخسائر اضمحلال الشهرة: دراسة انتقادية وتطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، 02 (01)، 220-187.

المراجع الأجنبية

Bazrafshan, E., Kandelousi, A. and Hooy, C. W., (2016). The impact of earnings management on the extent of disclosure and true financial performance: Evidence from listed firms in Hong Kong. The British Accounting Review, 48 (02), 206-2019.

Beuren, I. M. and Klann, R. C., (2015). Effects of the Convergence to International Financial Reporting Standards in Earnings Management. International Journal of Finance and Accounting, 04 (01): 08-20.

Bonnet, F., (1995). Pièges (et délices) de la comptabilité (créative), Paris : Economica.

Daoud, I., (2011). Divergences comptabilité - fiscalité, gestion fiscale et gestion des résultats en Tunisie : les nouveaux défis, 32e congres de l'Association Francophone de Comptabilité : Comptabilités, économie et société, France.

Dechow, P., Sloan R. and Sweeney., A., (1995). Detecting earnings management. The Accounting Review, 70 (02), 193-225.

Dhaliwal, S., Salamon, G. L. and Smith, E. D., (1982). The effect of owner versus management control on the choice of accounting methods, journal of Accounting and Economics, 04 (01), 41-53.

Enomoto, M., Kimura, F. and Yamaguchi, T., (2015). Accrual-based and real earnings management: An international comparison for investor protection. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 11 (03), 183-198.

Field, A., (2005), Discovering statistics using SPSS, 2nd edition, SAGE publications, London.

Graham, J. R., Harvey, C. R. and Rajgopal, S., (2005). The Economic implications of corporate financial reporting, Journal of Accounting and Economics, 40 (01-03), 3-73.

He, G., (2016). Fiscal Support and Earnings Management. The International Journal of Accounting, 51 (01), 57-84.

Holthausen, R. W., (1981). Evidence on the effect of bond covenants and management compensation contracts on the choice of accounting techniques, the case of depreciation switch-back, Journal of Accounting and Economics, 03 (01), 1981, 73-109.

Huguet, D. and Gandía, J. L., (2016). Audit and earnings management in Spanish SMEs. BRQ Business Research Quarterly, 19 (03), 171-187.

IASB (2008), International Financial Reporting Standards (IFRSs) 2008, Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements, IASCF Publications Dep., London.

Jeanjean, T., (2002). Gestion du résultat : Mesure et démesure. 23e congres de l'AFC - Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France.

Jeanjean, T., (2001). Contribution a l'analyse de la gestion du résultat des sociétés cotées, 22e congres de l'Association Francophone de Comptabilité, France.

Jones, J., (1991). Earnings management during import relief investigations. Journal of Accounting Research, 29 (02), 193-228.

Kothari, S. P., Leone, A. and Wasley, C., (2005). Performance matched discretionary accrual measures. Journal of Accounting and Economics, 39 (01), 163-197.

Lo, K. (2008). Earnings Management and Earnings Quality. Journal of Accounting and Economics, 45 (02-03), 350-357.

Mard, Y., (2004). Gestion des résultats comptables : l'influence de la politique financière, de la performance et du contrôle, 25e congres de l'Association Francophone de Comptabilité: Normes et Mondialisation, France.

Mulford, C. and Comiskey, E., (2002). The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices. USA: John Wiely & Sons, Inc.

Nagar, N. and Sen, K. (2016). Earnings management in India: Managers' fixation onoperating profits. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 26, 1-12.

Noronha, C. and Zeng, Y., (2008). Earnings management in China: an exploratory study. Managerial Auditing Journal, 23 (04), 367-385.

Nouri, Y. and Abaoub, E., (2014). Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies. International Journal of Economics and Finance, 06 (11), 229-244.

Partha, S. M., (2003). How To Manage Earnings Management? Accounting World, 10 (1), 1-12.

Stolowy, H. and Breton, G., (2004). Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework. Review of Accounting and Finance, 03 (01), 5-92.

De la Torre, I., (2009). Creative Accounting Exposed, Translated by: Bartus Hamilton, UK: Palgrave Macmillan.

Watts, R. L. and Zimmerman, J. L., (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. The Accounting Review, 53 (01), 131-156.

Xiao, G., (2015). Trading and earnings management: Evidence from China's non-tradable share reform. Journal of Corporate Finance, 31, 67-90.

Yanqiong, M., (2010). Earnings Management Incentives and Techniques in China's Listed Companies: A Case Study. Proceedings of the 7th International Conference on Innovation & Management, Wuhan, China, 1133-1440.

Zmijewski, M. E. and Hagerman, R. L., (1981). An income strategy approach to the positive theory of accounting standard setting/choice. Journal of Accounting and Economics, 03 (02), 129-149.